

خبراء يتوقعون تحرك 6 تريليون دولار في أسواق المال على وقع الفيدرالي الأمريكي



يتوقع الخبراء الاستراتيجيون في بنك UBS إعادة تخصيص مبلغ 6 تريليونات دولار أمريكي المستثمر حالياً في أسواق المال عندما يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة.

ويتوقعون أن يحدث التخفيض الأول في أسعار الفائدة في سبتمبر/أيلول، مع تخفيض آخر في ديسمبر/كانون الأول وستة تخفيضات أخرى خلال عام 2025. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى قيام المستثمرين بنقل أموالهم من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات الدخل الثابت إلى مجالات أخرى.

و ارتفعت القيمة الإجمالية للأصول في صناديق أسواق المال (MMFs) بشكل ملحوظ، من 5.4 تريليون دولار في الربع الثاني من عام 2023 و 3.2 تريليون دولار في الربع الثاني من عام 2019 إلى أكثر من 6.1 تريليون دولار بحلول الربع الثاني من عام 2024. ويمثل هذا النمو معدل زيادة سنوي يبلغ حوالي 14%.

وقد ارتفعت نسبة هذه الأموال المملوكة للأسر الفردية بسرعة أكبر من النسبة المملوكة للشركات، بمعدل زيادة سنوية تبلغ 16% للأسر المعيشية مقارنة بـ 12% للشركات. نتيجة لذلك، تمتلك الأسر الفردية الآن

0.4 تريليون دولار، وهو ما يمثل 66% من إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية متعددة الأطراف، بزيادة من 59% في عام 2019.

و يتوقع بنك UBS أن يتم استثمار قدر كبير من الأموال في سندات الشركات حيث يتطلع المستثمرون إلى وضع أموالهم في استثمارات ذات آجال استحقاق أطول، ومع ذهاب بعض الأموال غير المستثمرة حاليًا (على الهامش) إلى صناديق الاستثمار المشتركة والصناديق المتداولة في البورصة (ETFs). ويتوقعون أن السندات ذات التصنيف الاستثماري التي تتراوح آجال استحقاقها بين 7-10 سنوات، والسندات الأطول من 10 سنوات، والسندات ذات العائد المرتفع، ستحقق عوائد إجمالية أعلى بنسبة 7.1% و7.7% و7.4% على التوالي على مدار الـ 11 شهرًا القادمة، مقارنة بـ 4.8% لصناديق الاستثمار متعددة الأطراف.

و من المرجح أن تكون الأسر ذات الدخل المرتفع، لا سيما تلك التي تقع في النطاق المئوي 80 إلى 99 من الدخل، من المشاركين الرئيسيين في هذا التحول الاستثماري. فقد ارتفعت أصول الصناديق الاستثمارية متعددة الأطراف الخاصة بهم من 1.0 تريليون دولار في عام 2019 إلى 2.3 تريليون دولار، وهو ما يمثل الآن أكثر من نصف إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية متعددة الأطراف التي يمتلكها المستهلكون.

و أشار بنك UBS إلى أنه بالنسبة لهذه الأسر ذات الدخل المرتفع، تشكل أصول الصناديق الاستثمارية متعددة الصناديق 3.9% من إجمالي أصولها المالية، وهو ما يزيد عن المتوسط طويل الأجل البالغ 3.1% منذ عام 1989. ومع ذلك، تشكل ودائعهم المصرفية 10.6% من أصولهم المالية، وهو أقل من المتوسط طويل الأجل البالغ 11.5%. وهذا يشير إلى أنه قد يكون هناك اتجاه لدى هذه الأسر لتحويل أموالها من الودائع المصرفية إلى صناديق الاستثمار متعددة الأطراف.

في الماضي، أظهر نمو أصول الصناديق الاستثمارية متعددة الأطراف بين هذه الأسر ذات الدخل المرتفع علاقة إيجابية مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وعادةً ما يتبع التغيرات في سعر الفائدة مع تأخير لمدة ثلاثة أشهر تقريبًا. عندما ينخفض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، غالبًا ما ينخفض نمو أصول الصناديق النقدية المتعددة الأطراف في هذه المجموعة، على الرغم من أن هذا النمط يمكن أن يتغير بناءً على البيئة الاقتصادية العامة.

أشار استراتيجيو UBS إلى أنه داخل الشركات، تتركز أصول الصناديق النقدية متعددة الصناديق البالغة قيمتها 2.0 تريليون دولار في قطاعات معينة: يستحوذ قطاع التكنولوجيا على حوالي ثلث إجمالي النقد المتداول في الشركات، وتستحوذ أكبر 5 شركات على حوالي ربع إجمالي النقد المتداول في الشركات.

في حين أنه ليس من الواضح كيف ستستثمر الشركات في المستقبل، يعتقد استراتيجيو UBS أن عمليات الاندماج والاستحواذ، والنفقات الرأسمالية، وإعادة الأموال إلى المساهمين هي استخدامات محتملة لهذه الأموال التي يمكن أن تحد من حجم الأموال التي تنتقل من صناديق الاستثمار متعددة الأطراف إلى فرص استثمارية أخرى في الولايات المتحدة.